



المدير العام  
اللواء عباس ابراهيم

الافتتاحية

## شجاعة الاعتراف: كلنا مسؤول

للجميع. فالارض اللبنانية تفيض خصوبة في تقبل الانفجارات السياسية والاجتماعية.

ما حصل في السابع عشر من تشرين الاول هو سؤال كبير على البلد وعلى مكوناته، وينبغي الاجابة عنه ليس فقط من منطلق سياسي واجتماعي، انما بمنطق علمي وبعيد وطني بحث، لم تعد تنفع معه اساليب التذاكي اللبنانية في "المراوغة والتسويق والتأجيل".

ما حصل في ذلك اليوم يمكن تحويله من ازمة الى فرصة لترميم لبنان مجددا واعادته بحوار جدي وصادق بين الجميع الى مضاف الدول التي تروم النجاح. هناك الكثير مما يمكن البناء عليه للوقوف مجددا. وهذا يبدأ بالاعتراف الواضح والمسؤول بأن ما حصل كان ولادة شرعية لأزمة بنيوية في النظام السياسي وادارته في الجمهوريتين الاولى والثانية.

الازمة الاجتماعية والمطلبية المحققة التي اختارت "الانفجار" لاعلانها على الملأ، يكمن مصدرها اليبعد في علاقات كثيرين من اللبنانيين يُعرفون انفسهم على الآخرين بطبيعتهم الطائفية والمذهبية والمناطقية، ما يجعل لحظة تكوينهم لسلطتهم الديمقراطية، اي مجلس النواب، تنطلق من هويات ضيقة وليس من رؤى مجتمعية تتوخى مستويات رفيعة او مقبولة نسبيا في تأمين الطبابة والاستشفاء والتعليم وضمان فرص العمل. وكل هذا يحصل في ظل فقدان القوى الاقتصادية لحوافز الحوار مع قوى الانتاج، وبالتوازي مع فقدان بصر وبصيرة الى واقع الفقراء وذوي الدخل المحدود.

صحيح ان الانفجار ليس وليد ازمة محددة انما جاء جراء تراكم الازمات، لكن الاصح ان يوم السابع عشر من تشرين كان صراخا صادقا ومحقا ونظيفا للبنانيين ما خرجوا الا طلبا لاحترام كرامتهم الانسانية. وهذا حق لهم يجب الوفاء به عبر بناء دولة مدنية تعامل الجميع بأفضل معايير الشفافية و بوصفهم مواطنين اولاً واخيراً.

حال الوطن بعد الذي حصل في السابع عشر من تشرين الاول، تضيف الى لبنان واهله فصلا مأساويا جديدا الى كتاب مآسي البلد المفتوح على احوال داخلية وخارجية، خصوصا وانها جاءت في لحظة احتدام داخلي وخارجي.

ما حصل، لا سيما تدحرج الاحداث على الارض، كان يمضي بسرعة ضوئية قياسا الى البطء السياسي في معالجة الازمات المتراكمة منذ عقود. ونتيجة ما حصل ايضا تتوزع مسؤوليته على الجميع، خصوصا وانه جاء في ظل غياب اجندة وطنية واحدة، ومع ازدهار الاجندات الخاصة لكل المكونات اللبنانية التي تبرع ايها براعة في تقاذف كرات اللهب نحو بعضها البعض، حتى صارت السياسة في لبنان تقع في احدي منزلتين: إما تجارة، او تصفية للحسابات القائمة على الكيمياء الشخصية. في حالين صارت السياسية باعثة على الاشمئزاز، بينما راحت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتراكم، فكان الاهتزاز الكبير الذي عصف بالجميع، ما يستدعي شجاعة الاعتراف بأننا كلنا مسؤول، وكل بحسب موقعه ودوره ووظيفته. ولا يغيب عن البال ان للوزان والاحجام نصيبا من تحمّل المسؤولية.

وان يكون الهم المعيشي السبب المباشر في المعاناة التي بلغها اللبنانيون، فهذا لا يلغي على الاطلاق حقيقة ان النظام السياسي اللبناني منجب للازمات بسبب التلكؤ عن معالجة ثغره بدءا من صحة التمثيل وصولا الى فقدان معايير الشفافية وما بينهما من مشاكل اجتماعية واقتصادية عميقة وحقيقية وقديمة، كانت دائما سببا جوهريا لتفجير البلد بذرائع شتى. وما الحروب الاهلية القريبة والبعيدة الا خير برهان على ذلك. هذا النظام، المنجب للازمات عندما يتم استثمار طبيعته الطائفية التي كانت الفاعل الاقوى فيه سرا وعلانية، وفي ظل غياب كلي لمعنى المواطنة الحقيقية والصادقة، ليحل بدلا منها الممارسة السياسية المنبثقة من قلق الطوائف وهواجس جماعاتها الذي لا مبرر له على الاطلاق. وقد آن الأوان بعد الذي حصل - وهو كبير جدا ويجب ان يكون ذا اهمية قصوى - للتنبه الى ان كل كلام سياسي مشتق من الطوائف وقوتها يعني مأزقا